الدفع بتنفيذ مبادرة الحوكمة العالمية
وإصلاح واستكمال الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان

-- كلمة عضو المكتب السياسي للجنة المركزية

للحزب الشيوعي الصيني وزير الخارجية وانغ يي

في الاجتماع الرفيع المستوى للدورة الـ61

لمجلس حقوق الإنسان للأمم المتحدة

(يوم 23 فبراير عام 2026)

السيد الرئيس والزملاء،

في الوقت الراهن، تكون الأوضاع الدولية متشابكة ومعقدة، وتحدث الصراعات الإقليمية واحدا تلو الآخر، وتتحدى الدولة المعينة الحق بالقوة، مما طرح سؤالا عصريا جديدا أمام النظام الدولي ما بعد الحرب العالمية الثانية والحوكمة العالمية لحقوق الإنسان. علمنا التاريخ أنه كلما زاد الوضع اضطرابا، زادت ضرورة رفع راية تعددية الأطراف عاليا والتقدم إلى الأمام بشجاعة يدا بيد.

في سبتمبر الماضي، طرح الرئيس شي جينبينغ بكل جدية مبادرة الحوكمة العالمية، التي قد حظيت بدعم وتجاوب من أكثر من 150 دولة ومنظمة دولية. وتم تشكيل "مجموعة الأصدقاء لمبادرة الحوكمة العالمية" بشكل رسمي، الأمر الذي يعد خطوة ثابتة في مسيرة تنفيذ المبادرة. تحمل مبادرة الحوكمة العالمية الرعاية الإنسانية العميقة والدلالات الغنية لحقوق الإنسان، وتقود اتجاه الحوكمة العالمية

لحقوق الإنسان بالحكمة الصينية. نحن على استعداد لبذل جهود مشتركة مع كافة الدول لانتهاز فرصة تنفيذ مبادرة الحوكمة العالمية لاستكمال الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان ودفع التطور السليم للقضية الدولية لحقوق الإنسان.

أولا، علينا التمسك بمساواة السيادة والحفاظ على الغاية الأصلية للحوكمة العالمية لحقوق الإنسان. لا يحق لأي دولة أن تكون "معلم حقوق الإنسان"، ولا يؤهل أي نمط أن يعتبر نفسه "فوق الآخرين." لا يتسع الطريق لتنمية حقوق الإنسان إن لم يتماشى مع الظروف الوطنية الواقعية ويتفق مع احتياجات الشعب. لا بد من الالتزام بالمشاركة وصنع القرار والاستفادة على قدم المساواة لجميع الدول، والإصغاء إلى مزيد من النداءات والمطالب للجنوب العالمي، والدفع بإنشاء منظومة حوكمة عالمية لحقوق الإنسان تتسم بالعدالة والإنصاف والشمول.

ثانيا، علينا الالتزام بسيادة القانون في العالم لترسيخ أساس الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان. لا يجوز استخدام حقوق الإنسان لتزيين الديمقراطية وزخرفة الهيمنة. يعد الحفاظ على مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والتطبيق المتكافئ والموحد للقانون الدولي والقواعد الدولية الضمان الأساسي للدفع بتنمية وتقدم حقوق الإنسان. ينبغي لكافة الدول أن تدافع سويا عن مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى كـ"القانون الذهبي"، وترفض رفضا قاطعا الأقوال والأفعال التي تتلاعب بحقوق الإنسان بالمعايير المزدوجة.

ثالثا، علينا تطبيق تعددية الأطراف لمواجهة تحديات الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان. إن تعزيز وحماية حقوق الإنسان هو قضية مشتركة للبشرية جمعاء. يصادف هذا العام الذكرى السنوية الـ20 لتأسيس مجلس حقوق الإنسان، فينبغي لدول العالم انتهاز هذه الفرصة لإجراء الحوار والتعاون، والدفع بنبذ الاستعمار والتمييز العنصري بكافة أشكالهما والتعامل مع الملفات الجديدة بشكل ملائم مثل العلاقات بين

الذكاء الاصطناعي وحقوق الإنسان والعلاقات بين تغير المناخ وحقوق الإنسان. كما ينبغي التمسك بقيادة الدول الأعضاء، والالتزام بالتشاور والتعاون والنفع للجميع، والدفع بإصلاح الأمم المتحدة في مجال حقوق الإنسان بخطوات متزنة، ودعم مؤسسات حقوق الإنسان المتعددة الأطراف لأداء مهامها بصورة موضوعية وعادلة.

رابعا، علينا الدعوة إلى وضع الإنسان في المقام الأول لإثراء مقومات الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان. إن الحياة السعيدة للشعب هي أكبر حقوق الإنسان، والتنمية هي المفتاح لتحقيق سعادة الشعب. فمن المطلوب معالجة هموم الشعب الأكثر إلحاحا وواقعية بشكل ملائم، والعمل على ضمان الرعاية للمسنين والحضانة للأطفال والمساعدة الاجتماعية للضعفاء والعلاج الطبي للمرضى، بما يجعل كل فرد يعيش بكرامة ولا يتخلف عن الركب. كما يصادف هذا العام الذكرى السنوية الـ40 لاعتماد "إعلان الحق في التنمية"، فينبغي أن يعطي المجتمع الدولي أولوية أكبر لحق التنمية في أجندة حقوق الإنسان المتعددة الأطراف، ويعبئ موارد التنمية، ويزيد من رفاهية الشعب، بما يجعل التقدم في حقوق الإنسان مرئيا وملموسا ومتاحا للجميع.

خامسا، علينا التركيز على الأفعال لرفع كفاءة الحوكمة العالمية لحقوق الإنسان. لا يجوز الاكتفاء بالشعارات الجوفاء حول تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، بل ينبغي اللجوء إلى الأفعال الحقيقية. خلال العام المنصرم، نجحت الصين في استضافة اجتماع القادة العالميين بشأن المرأة، حيث أعلنت عن الخطوات الجديدة الرامية إلى دعم تنمية القضية العالمية للمرأة؛ ودفعت الصين مجلس حقوق الإنسان لاعتماد القرارين المعنيين بتعزيز حقوق الإنسان من خلال التنمية وبالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مما ضخ ديناميكية جديدة للتعاون المتبادل المنفعة بين كافة الأطراف؛ كما تقاسمت الصين مفاهيمها وممارساتها حول حقوق الإنسان،

وأقامت منصات جديدة للدول النامية في تدريب الأكفاء وبناء القدرات. إن الصين على استعداد لتنسيق الخطوات مع المجتمع الدولي لرسم آفاق جديدة لقضية حقوق الإنسان العالمية.

السيد الرئيس والزملاء،

إن عام 2026 هو عام تبدأ فيه الصين تنفيذ "الخطة الخمسية الخامسة عشرة"، حيث سندفع بتحقيق الرخاء المشترك لجميع أبناء الشعب بخطوات ثابتة، ونطور الديمقراطية الشعبية الكاملة العملية باستمرار، ونعزز التنمية الشاملة لقضية حقوق الإنسان، ونجعل جميع أبناء الشعب يستفيدون من مزيد من نتائج التحديث الصيني النمط بشكل أكثر إنصافا. إن الصين على استعداد للعمل مع كافة الدول على تعزيز التنمية والازدهار المشتركين، والدفاع عن العدل والإنصاف الدوليين، وتكريس القيم المشتركة للبشرية جمعاء، وإقامة مجتمع المستقبل المشترك للبشرية يدا بيد، بما يعود بالفوائد الناتجة عن تطور وتقدم حضارة حقوق الإنسان على العالم بأكمله.

شكرا!